المحذوف قصد الى التعميم وان عدم منعه الاحتمال لاحض بها طاد ون اخر
بل هو كقوله تع ولو ترى اذ المجرمون على ما في ان شاء الله تع قوله اضافة المصدر نصب
على الحال والعامل فيها معنى اي المستمر اي افسر به عاد كر حال كونه اضافة
المصدر كقوله تعالى هذا بعلي شيخا اي اشير اليه فيتحد العامل في الحال
وصاحبها في التحقيق ويحتمل ان يكون نصبا على المصدر بما يتضمنه الكلام اي اضاف
الترتيب الى ما ذكر اضافة ويحتمل ان يكون رفعا على انه مبتدا اخبره الجار والمجرور
او على خبريه مبتدا محذوف اي اضافته اضافة المصدر وقدم الاضافة الى
الفاعل لكونها اكثر كما هو معروف قوله مفعول له لما تضمنه الخ لم يلتفت الى
جعله مفعولا له لقوله ترتيبه واحسن لان الظاهر ان قوله ولم ابالغ الخ
منفصل معنى عما قبله بمنزلة جواب عن سوال وهو اذا كان المقصود احتصار
القسم الثالث فيمكن احتصاره باقل من عبارات ما ليلتك فاجاب بقوله ولم
ابالغ ولان جعله مفعولا له لقوله ورتبته بعد قوله اقرب معنا ولا مما ليس
له فايده تعتد بها وكذا ينبغي ان يكون طلبا وقوله لما تضمنه الخ اعلم ان الكلام
المشتمل على نفي وقيد يستعمل على خمسة اوجه احدها نفي القيد مع ثبوت اصل
الفعل كقولهم لم اضربه اهانة بمعنى بل ضربته تاديبا وهذا هو الكثير وثانيها
نفي الفعل مع ثبوت القيد كقولك لم اشتمه اعراضا وثالثها نفي الفعل والقيد
معا بمعنى نفي كل من الامرين كقولك لمن لا يعلم مسئلة لعدم التامل فيها لم تتامل
لتعلم وقوله تعالى ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة ورابعها نفي القيد
من غير اعتبار لنفي الفعل او اثباته كما اذا قلت لم اضرب كل واحد بمعنى ان الضرب
لم يقع على كل احد من غير اعتبار لنفي الضرب واثباته وهذا مراد من قال
ان رفع الايجاب الكلي اعم من السلب الكلي والسلب عن البعض مع الايجاب
للبعض وخامسها نفي الفعل من غير اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله
تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون فان الحال اعني قوله وهم يعلمون
قيد للنفي لعدم الفايده لان عدم الاصرار موجب للاجر والجزا سواكان

مع الـ

[Margin: لانه فيه [illegible] من الكلام السابق [illegible] قوله اوجه [illegible] فيه الكلام المشتمل على نفي وقيد [illegible] اوجه]

١٧

مع الفعل بالقيد او مع الجهل بل مع الجهل اولى فيكون قيدا للفعل المنفي وح فاما
ان يقصد رجوع النفي الى القيد فقط مع ثبوت اصل الفعل وهذا ايضا ليس
بمراد اذ ليس المعنى على اثبات الاصرار ونفي العلم او يقصد نفي القيد والفعل
معا بمعنى انتفى كل من الامرين وهذا ايضا ليس بمناسب اذ ليس المعنى على نفي
العلم او بمعنى انتفى القيد من غير اعتبار نفي الاصرار او اثباته وهو كالذي
قبله او بمعنى انتفى الفعل من غير اعتبار لنفي القيد او اثباته فهذا هو المناسب
بالاية اي لم يصروا عالمين بمعنى ان عدم الاصرار متحقق البتة والمعول
في تعيين المراد على القراين وما نحن فيه من الثاني اعني نفي الفعل مع ثبوت
القيد فان المنفي انما هو المبالغة في الاختصار واما الترتيب والتسهيل
فثابتان وقد جرت عادتهم اذا ارادوا ان يدلوا على ارادة هذا
المعنى اعني افادة الكلام انتفاء الفعل وثبوت القيد ان يأولوه بالفعل
المثبت كما تركت وجرت عادتهم في مثل هذا ان يقولوا ان المذكور ليس
معمولا للفعل مثبت يتضمنه حرف النفي مع فعله فلذلك قال الشارح انه
مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ اي لذلك الفعل المثبت الذي هو في
ضمن مجموع معنى لم ابالغ وقوله اي تركت المبالغة بيان وتفسير لمعنى قوله
معنى لم ابالغ ولو حذف لفظ معنى كقولهم يتضمنه حرف النفي مع فعله لاستقام
الكلام لان اللفظ متضمن لمعناه ومتضمن لما يتضمنه معناه ايضا لان متضمن المتضمن
متضمن لكن الاول اصرح في المقصود قوله المذكور فيه من القواعد وغيرها
اول القواعد والامثلة والشواهد لتصحيح الاشارة اليه بالمفرد اي ذلك
قوله وان لم يقصدوها كون الشيء مشارا اليه غير مقصود بالذات محل تامل
قصد الى جعل مجموع الواو للحال قبل الغرض من جعل الواو للحال
كون اجله قيدا لجميع الافعال من التاليف وما عطف عليه و اعلم
انه ذكر في الشرح انه لا توقف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن

[Margin: وهو السعد [illegible]]

Copyright © King Saud University